

انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء

في الدول العربية

د. علي عبد القادر علي

انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية د. علي عبد القادر علي

أولاً: مقدمة وملاحظات منهجية:

تهدف هذه الورقة ، في إطار قضايا "نهوض المرأة العربية" ، إلى "تقييم تفاوت انتشار الفقر بمعنى قلة الدخل ، وبالمعنى النقيض للتنمية الإنسانية ، بين الجنسين (الإناث والذكور أو المرأة والرجل)" ، وإلى محاولة الإجابة على السؤال "هل تعاني النساء مستوى أشد من الفقر مقارنة بباقي فئات المجتمع؟" ، وإلى استكشاف "أثر تأنيث الفقر ، بمعنى المعاناة الأشد للفقر بين النساء ، في إضعاف المرأة العربية" .

يستوجب التصدي لهذه المحاور تناول قضايا الفقر على أساس مقارنة النوع الاجتماعي . وكما هو معروف يقصد بالنوع الاجتماعي مجموعة المفاهيم الاجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تعتبر ملائمة لكل من الذكور والإناث وحول الحقوق والسلطات التي يمكن أن يتمتع بها كل من النوعين ، وذلك حسب الأعراف المجتمعية والتراكمات الثقافية لمختلف المجتمعات . وعلى أساس هذا التعريف يعتبر "النوع الاجتماعي" كفة اجتماعية تقرر فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في مختلف نشاطات المجتمع بما في ذلك النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يكسب مفهوم النوع الاجتماعي قيمة تحليلية في حد ذاته .

وبعد ، توضح مراجعات الأدبيات المتخصصة أن العلاقات بين الجنسين في الدول العربية تشكل في إطار نموذج تقليدي للنوع الاجتماعي يتصف بأربعة صفات هي : مركزية العائلة ، عوضاً عن مركزية الفرد ، حيث يلعب النساء والرجال أدواراً متكاملة ولكنها ليست بالضرورة متكافئة ؛ ومركزية دور الرجل كالعائل الوحيد للأسرة ؛ وحاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين وذلك على اعتبار أن كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة المرأة ؛ وسيادة ميزان قوي غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلباً على ولوج المرأة في المجال العام¹ . ويلاحظ في هذا الصدد ، ودون الدخول في تفاصيل ، أن قبضة هذا النموذج التقليدي قد بدأت في التراخي في عدد من الدول العربية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين مع اشتداد وقع الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالمنطقة .

في إطار مثل هذا النموذج ليس هنالك ما يمنع من النظر إلى انتشار الفقر ، بمعنى "قلة الدخل" ، باستخدام المنهجية الاقتصادية المهيمنة في قياس الفقر وذلك باستخدام الأسر كوحدات تحليلية . يعرف الفقر تحت هذه المنهجية بأنه حالة عدم الحصول على مستوى المعيشة يعتبر لائقاً ، أو كافياً ، بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة .

¹ لمثل هذا التلخيص ، أنظر على سبيل المثال ، البنك الدولي (2004) .

على أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" . هذا وعادة ما يحسب "خط الفقر" في الدول النامية على أساس "الإنفاق الاستهلاكي" كمؤشر لمستوى المعيشة ومن ثم مستوى الرفاه الاقتصادي . ودون الدخول في تفاصيل فنية يكفي ملاحظة أنه قد تبلورت منهجية تطبيقية لحساب خط الفقر في الدول النامية تعتمد على مقابلة الاحتياجات الأساسية وأن معظم الدراسات الحديثة للفقر في الدول العربية قد اتبعت هذه المنهجية .

على أساس خط الفقر عادة ما يتم حساب عدد من مؤشرات قياس الفقر . ويعتبر مؤشر تعداد الرؤوس أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً ، وأسهلها فهماً ، والذي يُعرف على أنه نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان في المجتمع وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى نفسي الفقر في المجتمع . كذلك تستخدم مؤشرات فجوة الفقر (لقياس عمق الفقر في المجتمع) والفجوة التربيعية للفقر (لقياس حدة الفقر)² . ويهمننا في هذا الصدد ملاحظة أن هذه المؤشرات تختص بميزة التجميع المنفصل بمعنى أنه يمكن الحصول على أي من المؤشرات على مستوى القطر بتجميع المؤشرات الفرعية للفقر لمختلف الشرائح السكانية في القطر وذلك بعد تثقيفها بنسبة السكان . ولعله لا يخفى على فطنة القارئ أن دراسة الفقر حسب النوع الاجتماعي تتطلب تقسيم مجتمع الدراسة على أساس النوع الاجتماعي ، مثله في ذلك مثل بقية الشرائح³ .

فيما يتعلق بالفقر البشري يهمننا ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور مؤشراً مركباً لقياس الفقر البشري استناداً على مفهوم الاستطاعة (القدرة) حيث لاحظ أنه تحت مفهوم الاستطاعة "لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل ، ولكن أيضاً في عدم توفر فرصة حقيقية له - بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية - لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة"⁴ .

يتمحور المؤشر المركب للفقر البشري حول ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية ويسعى لعكس حالة الحرمان في كل ، ومن ثم تجميعها في مؤشر مركب⁵ . يُعنى العنصر الأول بالحرمان من البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبياً ويتم قياسه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين . ويُعنى العنصر الثاني بالحرمان من المعرفة ومدى الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل الثقافي ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تتعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة (بمعنى نسبة الأمية التعليمية) .

² أسندت مؤشرات الفقر من الناحية النظرية إلى عدد من البديهيات التي لا بد من استيفائها . هذا وقد قام زينق (1997) باستعراض أدبيات قياس الفقر حيث تمكن من حصر سبعة عشر بديهية وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر .

³ دع H ترمز لمؤشر عدد الرؤوس للقطر ودع m و f ترمز للرجال والنساء على التوالي . تعني ميزة التجميع المنفصل ما يلي : $H = \alpha H_f + (1 - \alpha)H_m$ حيث α هي نسبة الأسر التي ترعاها النساء من إجمالي الأسر في القطر .

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (16:1997) . ومفهوم الاستطاعة يعتبر من المساهمات الأصلية لبروفيسور أمارتيا سن والتي وسعت من نظرية الرفاه الاقتصادي (انظر سن (2004) .

⁵ عند تطوير المؤشر المركب تم العناية بقضايا التجميع للمؤشرات الفرعية وكذلك الإحلال فيما بينها (انظر الملاحظة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997:117-121)) .

هذا ويُعنى العنصر الثالث بالحرمان من مستوى معيشة لائق ولا سيما الحرمان من توفر الموارد الاقتصادية عموماً . ويتم قياس هذا الجانب من الحرمان بواسطة ثلاثة مؤشرات فرعية هي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية والنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص معتدل أو شديد في الوزن .

وبعد ، عند محاولة الإجابة على السؤال الثالث الذي تعنى به هذه الورقة حول أثر انتشار الفقر في إضعاف المرأة يمكن استخدام "مؤشر التمكين المرتبط بنوع الجنس" . ودون الدخول في تفاصيل فنية يهمننا ملاحظة أن هذا المؤشر يشتمل على متغيرات فرعية هي النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل في المناصب الإدارية والتنظيمية والنسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية والفنية (للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية) ، والنسبة المئوية لحصة كل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية (للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية)، ومتغير للدخل للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية . هذا وقد استخدم مفهوم النسب المكافئة للتوزيع المتساوي بين الجنسين للحصول على المؤشر المركب .

فيما يلي سنقوم باستخدام مؤشرات انتشار فقر الدخل وانتشار الفقر البشري ومؤشر "التمكين الجنساني" لإلقاء الضوء على الأسئلة التي طرحت في مقدمة الورقة . تشتمل بقية هذه الورقة على ثلاثة أقسام يتناول القسم الثاني استعراضاً للنتائج المتوفرة حول أطروحة تأنيث الفقر ويهتم القسم الثالث باختبار العلاقة السببية بين انتشار الفقر وإضعاف النساء ويركز القسم الرابع على التدخلات الممكنة لتجاوز الواقع الراهن لانتشار الفقر .

ثانياً: انتشار الفقر في الدول العربية: هل تعاني النساء من الفقر أكثر من الرجال؟

على الرغم من التحسن النسبي في حالة توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق في الدول النامية عموماً والدول العربية خاصة والتي تمكن من تقدير مؤشرات الفقر ، إلا أن الحالة المعرفية في هذا المجال لا تزال تصف بقدر كبير من عدم الوضوح . وتفاوت التقديرات لحالة تفشي الفقر في الدول العربية كإقليم ، وللأقطار العربية كل على حدة ، وذلك حسب تفاوت الافتراضات المستخدمة خصوصاً فيما يتعلق بتلك الافتراضات الخاصة بتقدير خط الفقر .

من جانب آخر توفر الدراسات الدولية التي تقدر الفقر في مختلف أقاليم العالم نتائج تمكن من مقارنة مجموعة الدول العربية مع مختلف أقاليم العالم وذلك من خلال توحيد المنهجية خصوصاً فيما يتعلق بخط الفقر . وتعاني مثل هذه الدراسات من تدني تقديرات الفقر وذلك لافتراضها ثبات خط الفقر عبر الزمن وعبر الأقطار .

آخر هذه الدراسات الدولية ، شن ورافاليون (2004) ، هدفت إلى بناء صورة حديثة حول تطور الفقر منذ بداية ثمانينات القرن الماضي في مختلف أقاليم العالم مستخدمة في ذلك أحدث المعلومات المتاحة حول توزيع الدخل والإنفاق من مختلف الدول . هذا وقد تم تقدير مؤشر عدد الرؤوس للدول العربية كإقليم اشتمل على : الأردن (على

أساس مسوحات للإنفاق للأعوام 1987 و 1992 و 1997) وتونس (1985 و 1990 و 1995 و 2000) والمغرب (1985 و 1990 و 1999) واليمن (1992 و 1998) والجزائر (1988 و 1995)⁶ .

استند تقدير مؤشر عدد الرؤوس في إحدى مجموعات النتائج على خط للفقر يعتمد على متوسط إنفاق الفرد وذلك حتى يتسنى الحصول على تقديرات لمؤشر عدد الرؤوس يعكس المرحلة التنموية للقطر في السنة الابتدائية حيث حُسبت القيم على أساس المكافئ الشرائي للدولار لعام 1993 . وتوضح النتائج أن إقليم الدول العربية قد كان أقل أقاليم الدول النامية انتشاراً للفقر وذلك لكل السنوات منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث كان هنالك حوالي 37% من السكان يعيشون تحت خط للفقر يبلغ 1.78 دولار للفرد في اليوم في عام 1981 وأن الاتجاه الزمني للفقر في الدول العربية قد كان نحو الانخفاض حيث قدر مؤشر تعداد الرؤوس لعام 2001 بحوالي 17% من السكان يعيشون تحت نفس خط الفقر .

وبعد ، في ضوء ندرة المعلومات التفصيلية حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عدد كبير من الدول العربية لعله ليس بمستغرب أن تكون النتائج المقررة في الأدبيات المتخصصة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي نادرة أيضاً . كذلك الحال لعله ليس بمستغرب أن تكون النتائج المقررة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي ، محكمة بطبعها بتوفر المعلومات التفصيلية حول توزيع الإنفاق ، قد ظهرت في عدد من التقارير القطرية حول الفقر التي يصدرها البنك الدولي أو المعهد الدولي لسياسات الغذاء بحكم مشاركتهم ، ومن ثم اطلاعهم على تفاصيل ، مسوحات الإنفاق والدخل التي تم تنفيذها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي . وبهنا في هذا الصدد ملاحظة أن النتائج حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي لعدد من الدول العربية قد تم تقريرها في إطار تعرض التقارير القطرية المعنية لتقاطع الفقر . وفيما يلي نستعرض أحدث هذه النتائج لكل من الأردن ، وتونس ، ومصر ، والمغرب ، واليمن .

1.2. الأردن : يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (1995:2004) حول تقييم الفقر في الأردن نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 2002 اعتماداً على معلومات مسح الإنفاق والدخل لعام 2002/2003 . وبهنا قبل استعراض هذه النتائج ملاحظة ما يلي حول الفقر في الأردن لعام 2002 :

أ- **خطوط الفقر :** تم تقدير خط الفقر على مستوى القطر ، ولقطاعات المعيشية في الحضر والريف ، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية . هذا وقد قدر خط الفقر للفرد في السنة على مستوى القطر بحوالي 392 دينار أردني (ما يعادل 42.9% من الإنفاق الاستهلاكي للفرد) ، وللحضر بحوالي 396 دينار أردني ، وللريف بحوالي 375 دينار أردني .

⁶ ما نسميه هنا بإقليم الدول العربية يطابق إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستخدمه البنك الدولي واستخدمته دراسة شن ورافالون (2004) وذلك بإضافة إيران (بمسوحات للأعوام 1986, 1990, 1994, 1998) . ولعام 2002 شكلت الدول العربية حوالي 71% من إجمالي سكان إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستخدم في الورقة مما يتيح لنا الاعتماد بأن النتائج يمكن أن تكون ممثلة لإقليم الدول العربية .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي** : بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.376 وحيث بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 6.92 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ حوالي 45.16 في المائة من إجمالي الإنفاق .

ت- **انتشار الفقر** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بحوالي 14.2% من إجمالي السكان ، وعلى مستوى قطاع الحضر بحوالي 12.9% من إجمالي سكان الحضر ، وعلى مستوى قطاع الريف بحوالي 18.7% من إجمالي سكان الريف .

ث- **عمق الفقر** : قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بحوالي 3.3% (مما يعني أن متوسط استهلاك الفقير على مستوى القطر قد بلغ حوالي 301 دينار أردني للفرد في السنة ، أي ما يعادل حوالي 33% من متوسط الاستهلاك) ؛ وعلى مستوى الحضر بحوالي 2.9% (بمتوسط إنفاق للفقير بلغ حوالي 307 دينار أردني للفرد في السنة) ، وعلى مستوى الريف بحوالي 4.7% (بمتوسط إنفاق للفقير بلغ حوالي 281 دينار أردني للفرد في السنة) .

وبعد ، فيما يتعلق بانتشار وعمق الفقر حسب النوع الاجتماعي تم اعتماد منهجية النظر إلى معلومات الإنفاق من وجهة نظر الأسر التي ترعاها الإناث في مقابل تلك التي يرعاها الذكور ، حيث تمت ملاحظة أن حوالي 10% من الأسر الأردنية قد كانت تحت رعاية الإناث . هذا ودون الدخول في تفاصيل فنية يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد فيما يلي :

ج- **انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي ترعاها النساء (الإناث) بحوالي 15.32 في المائة من إجمالي سكان هذه الأسر ، بمعنى أن حوالي 15 في المائة من أسر النساء قد كانت تعيش تحت خط الفقر القطري البالغ 392 دينار للفرد في السنة . بالمقارنة قدر مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي يرعاها الرجال (ذكور) بحوالي 14.07 في المائة من إجمالي سكان هذه الأسر . هذا وتوضح النتائج أن قيمة ت- الإحصائية للفرق بين تقديرات مؤشر تعداد الرؤوس حسب النوع الاجتماعي قد بلغت 0.98 مما يعني أنه ليس هنالك اختلاف ذو مغزوية إحصائية في انتشار الفقر بين النوعين .

ح- **عمق الفقر حسب النوع الاجتماعي** : قدر مؤشر فجوة الفقر للأسر التي ترعاها النساء (الإناث) بحوالي 3.55 في المائة (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير لهذه الأسر قد كان حوالي 301 دينار أردني للفرد في السنة) . وبالمقارنة قدر مؤشر فجوة الفقر للأسر التي يرعاها الرجال (الذكور) بحوالي 3.25 في المائة (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير لهذه الأسر قد كان حوالي 301.5 دينار أردني للفرد في السنة) . هذا وتوضح النتائج أن قيمة ت- الإحصائية للفرق بين تقديرات مؤشر فجوة الفقر حسب النوع الاجتماعي قد بلغت 0.74 مما يعني أنه ليس هنالك اختلاف ذو مغزوية إحصائية في انتشار الفقر بين النوعين .

بالإضافة إلى هذه النتائج تمكن التقرير من إلقاء الضوء على انتشار الفقر في أوساط الأسر التي ترعاها النساء (الإناث) حيث أوضح أن التوزيع النسبي لهذه الأسر حسب الحالة الاجتماعية قد كان بحيث بلغت نسبة الأرمال 76.2% من الإجمالي ، والمتزوجات 16.9% (مما يعني أن الأزواج لا يقطنون مع الأسر ربما بسبب الهجرة أو النزوح) ، والمطلقات 3.6% ، واللائى لم يسبق لهن الزواج 2.9% ، والمنفصلات عن أزواجهن 0.4% فقط من إجمالي الأسر . هذا وقد تم حساب مؤشر تعداد الرؤوس لكل حالة حيث أوضحت النتائج أن أعلى مؤشر لتعداد الرؤوس قد كان في أوساط النساء المنفصلات وبلغ 37.9 في المائة ، يليه مؤشر انتشار الفقر في أوساط المطلقات (19.6 في المائة) . ثم الأرمال (15.6 في المائة) ، ثم المتزوجات (14.6 في المائة) . هذا وقد كان مؤشر انتشار الفقر في أوساط اللائى لم يسبق لهن الزواج متدينا للغاية وبلغ حوالي 1.8 في المائة .

2.2. تونس: يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2003:30) حول تجديد المعلومات عن الفقر في الأردن نتائج مقتضبة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك استناداً على المسح الوطني لميزانية الأسرة والاستهلاك والدخل لعام 2000 . ويهمنا قبل استعراض هذه النتائج ملاحظة ما يلي :

أ- **خطوط الفقر:** تم تقدير خط الفقر باستخدام منهجية الاحتياجات الأساسية للقطاع الحضري الأساسي وللقطاع الحضري المتبقي وللقطاع الريفي . تراوح خط الفقر الأدنى (والذي يتحدد على أساسه الفقر المدقع) من 2.16 دولار للفرد في اليوم للقطاع الحضري الأساسي إلى 1.78 دولار للفرد في اليوم في القطاع الريفي ، وتراوح خط الفقر الأعلى (الذي يتحدد على أساسه الفقر والانكشاف الاقتصادي) من 3.06 دولار للفرد في اليوم إلى 2.29 دولار للفرد في اليوم لنفس القطاعين على التوالي .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي:** بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.409 وحيث بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 6 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ حوالي 47.3 في المائة من إجمالي الإنفاق .

ت- **انتشار الفقر:** قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بجوالي 9.9% من إجمالي السكان (وذلك على أساس خط الفقر الأعلى) وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بجوالي 6.2% من إجمالي سكان القطاع ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بجوالي 6.9% وعلى مستوى قطاع الريف بجوالي 16.1% من إجمالي سكان القطاع .

ث- **عمق الفقر:** قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بجوالي 2.27 في المائة وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بجوالي 0.88 في المائة (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير في هذا القطاع قد بلغ حوالي 2.63 دولار للفرد في اليوم) ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بجوالي 1.51 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 2.05 دولار للفرد في اليوم) ، وعلى مستوى قطاع الريف بجوالي 4.03 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 1.33 دولار للفرد في اليوم) .

وبعد ، فيما يتعلق بانتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي ، وبعد ملاحظة أن معلومات توزيع الإنفاق في مسوحات ميزانية الأسرة لا توفر أساساً متيناً للحكم على انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي ، أثر التقدير استخدام منهجية النظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون في أسر ترعاها النساء وذلك حسب حالة الفقر . على أساس هذه المنهجية يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد فيما يلي :

ج- **احتمال رعاية المرأة للفقراء** : على مستوى القطر وجد أن احتمال أن تكون الأسرة الفقيرة تحت رعاية امرأة (0.132) يفوق بطريقة هامشية احتمال أن تكون الأسرة غير الفقيرة تحت رعاية امرأة (0.123) .

ح- **الفوارق القطاعية لاحتمال رعاية المرأة للفقراء** : على مستوى القطاع الحضري وجد أن احتمال أن تكون الأسرة الفقيرة تحت رعاية امرأة (0.172) يفوق الاحتمال المقابل للأسرة غير الفقيرة (0.115) بينما وجد العكس في القطاع الريفي حيث يقل الاحتمال لرعاية المرأة للأسرة الفقيرة (0.118) عن الاحتمال المقابل للأسرة غير الفقيرة (0.132) .

هذا وقد خلص التقرير إلى أن ما يتوفر من شواهد ، على قلتها ، لا يشير إلى انتشار للفقر في أوساط النساء بأكثر مما هو في أوساط الرجال .

3.2. مصر : تورد دراسة أعدها دات وجوليف وشارما (1998:30-31)، حول تقاطيع الفقر في مصر ، نتائج مختصرة حول الفقر حسب النوع الاجتماعي استناداً على المسح المتكامل للأسرة في مصر لعام 1997 . وبهنا قبل استعراض هذه النتائج ملاحظة ما يلي :

أ- **خطوط الفقر** : تم تقدير خط الفقر ، باستخدام منهجية الاحتياجات الأساسية ، لخمس قطاعات هي قطاع المدن الرئيسية والحضر والريف في كل من مصر . هذا وقد استخدم خط الفقر في قطاع المدن الرئيسية ، كخط ارتكازي استند عليه حساب خطوط الفقر الأخرى ، وقد بلغ حوالي 129.2 جنيه مصري للفرد في الشهر (بما يعادل 0.517 من متوسط الإنفاق الشهري) وتراوحت خطوط الفقر الأخرى من حوالي 82.8 جنيه للفرد في الشهر لقطاع الريف في مصر العليا إلى حوالي 101 جنيه للفرد في الشهر في القطاع الحضري . استناداً على خطوط الفقر هذه تم تقرير نتائج لقطاعي الحضر والريف .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي** : بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق على مستوى القطر 0.35 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.37 وعلى مستوى قطاع الريف 0.32 .

ت- **انتشار الفقر** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بحوالي 26.5% من إجمالي السكان وبلغ حوالي 23.1 في المائة من إجمالي سكان الحضر ، وحوالي 29.1 في المائة من سكان الريف .

ث- **عمق الفقر** : قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بجوالي 6.7% و بجوالي 5.7% في قطاع الحضر وحوالي 7.5% في قطاع الريف .

وبعد ، فيما يتعلق بانتشار وعمق الفقر حسب النوع الاجتماعي ، وبتابع منهجية النظر إلى رعاية الأسر حسب جنس رب الأسرة ، وفرت الدراسة عدداً من النتائج الهامة التي يمكن استعراضها فيما يلي :

ج- **انتشار رعاية الأسرة بواسطة الإناث** : أوضحت الدراسة أن نسبة الأسر التي ترعاها النساء (الإناث) قد بلغت حوالي 13% من إجمالي الأسر على مستوى القطر وبلغت حوالي 9.8% من إجمالي الأسر في قطاع الحضر وحوالي 15.5% من إجمالي الأسر في قطاع الريف .

ح- **متوسط إنفاق الأسر** : أوضحت الدراسة أن متوسط الإنفاق للأسر التي ترعاها النساء قد بلغ حوالي 271.5 جنيه للفرد في الشهر في قطاع الحضر (مقارنة بجوالي 258.8 جنيه للفرد في الشهر للأسر التي يرعاها الرجال) ، وبلغ حوالي 201.6 جنيه للفرد في الشهر في قطاع الريف (مقارنة بجوالي 203.7 جنيه للفرد للأسر التي يرعاها الرجال) .

خ- **انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي ترعاها النساء بجوالي 35.4 في المائة من إجمالي هذه الأسر على مستوى القطر (مقابل مؤشر لعدد الرؤوس بلغ حوالي 25.2 في المائة للأسر التي يرعاها الرجال) . هذا وقد بلغ مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي ترعاها النساء في القطاع الحضري 33.5 في المائة من إجمالي هذه الأسر مقارنة بمؤشر لتعداد الرؤوس للأسر التي يرعاها الرجال بلغ حوالي 21.8 في المائة من إجمالي هذه الأسر . هذا وقد لاحظت الدراسة أن الفرق في انتشار الفرق حسب النوع في القطاع الحضري يتسم بمغزوية إحصائية على مستوى المغزوية 10% . من جانب آخر ، بلغ مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي ترعاها النساء في القطاع الريفي حوالي 36.3 في المائة من إجمالي هذه الأسر مقارنة لمؤشر لتعداد الرؤوس للأسر التي يرعاها الرجال بلغ حوالي 28.1 في المائة من إجمالي هذه الأسر . هذا وقد لاحظت الدراسة أن الفرق في انتشار الفقر حسب النوع في القطاع الريفي لا يتسم بمغزوية إحصائية على مستوى المغزوية 10%⁷ .

د- **عمق الفقر حسب النوع الاجتماعي** : قدر مؤشر فجوة الفقر للأسر التي ترعاها النساء بجوالي 8.4% على مستوى القطر (مقابل 6.2% للأسر التي يرعاها الرجال) . هذا وقد بلغ مؤشر فجوة الفقر للأسر التي ترعاها النساء في القطاع الحضري 7.3% (مقابل حوالي 5.4% للأسر التي يرعاها الرجال) بينما بلغت قيمة المؤشر في قطاع الريف حوالي 9.7% (مقابل حوالي 7.2% للأسر التي يرعاها الرجال) . هذا وقد أوضحت الدراسة أن الفرق بين مؤشرات عمق الفقر حسب النوع في كلا القطاعين لا يتسم بمغزوية إحصائية .

⁷ كما هي الحالة في تقديرات الفقر في مصر يورد البنك الدولي (2002-b:29) نتائج متضاربة استناداً على مسح الدخل والإنفاق للأسر لعام 2000/1999 حيث يلاحظ

النتيجة الإجمالية التالية "أنه لحالة مصر فإن الأسر التي ترعاها النساء تتمتع بانتشار وعمق للفقر أقل من تلك الأسر التي يرعاها الرجال" .

4.2. المغرب: يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (9:2001) ، حول تحديث النتائج حول الفقر ، نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 1999/1998 اعتماداً على مسح قياس مستويات المعيشة لنفس العام . وبمنا قبل استعراض هذه النتائج ملاحظة ما يلي حول الفقر في المغرب لعام 1999 :

أ- **خطوط الفقر:** تم تقدير خط الفقر على مستوى القطر ، وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف ، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية . هذا وقد قدر خط الفقر للفرد في السنة على مستوى القطر بجوالي 3337 درهم مغربي ، وعلى مستوى الحضر بجوالي 3922 درهم مغربي ، وعلى مستوى الريف بجوالي 3037 درهم مغربي .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي :** بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.395 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.377 وعلى مستوى الريف 0.316 . هذا وقد بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان على مستوى القطر 6.5% من إجمالي الإنفاق (7% على مستوى الحضر و8.1% على مستوى الريف) مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ 46.8% من إجمالي الإنفاق (54.5% على مستوى الحضر و39.7% على مستوى الريف) .

ت- **انتشار الفقر :** قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بجوالي 19% من السكان ، وجوالي 12% من سكان الحضر ، وحوالي 27.2% من سكان الريف .

ث- **عمق الفقر :** قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بجوالي 4.4% (مما يعني أن المتوسط السنوي لإنفاق الفقير قد كان حوالي 2564 درهم مغربي) ، وعلى مستوى الحضر بجوالي 2.5% (بمتوسط سنوي لإنفاق الفقير بلغ حوالي 3105 درهم مغربي) ، وعلى مستوى الريف بجوالي 6.7% (بمتوسط سنوي لإنفاق الفقير بلغ حوالي 2289 درهم مغربي) .

وفيما يتعلق بانتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي يلاحظ البنك الدولي (9:2001) " أن النوع الاجتماعي لرب الأسرة لم يكن محددًا ذو مغزوية للفقر : 90.9% من الأسر الفقيرة يرعاها الرجال و9.1% ترعاها النساء مقارنة مع نسب رعاية 87.8% و 12.1% من إجمالي السكان . على هذا الأساس ليس هنالك أدلة تؤيد مقولة تأنيث الفقر ، مع ملاحظة أن تفسير هذه النتيجة يتطلب توخي الحذر " .

5.2. اليمن: يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (7:2002-a) ، حول تحديث النتائج حول الفقر ، نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 1998 اعتماداً على مسح ميزانية الأسرة لنفس العام . وبمنا قبل استعراض هذه النتائج ملاحظة ما يلي حول الفقر في اليمن لعام 1998 :

أ- **خطوط الفقر**: تم تقدير خط الفقر على مستوى القطاع ، وللقطاعات المعيشية في الحضر والريف ، على أساس منهجية الاحتياجات الأساسية . هذا وقد اعتمد التقرير خط الفقر الأدنى ، الذي تم تقديره لتقرير النتائج ، والذي بلغ بالريال اليمني للفرد في الشهر 3210 على مستوى القطر و3195 على مستوى قطاع الحضر و3215 على مستوى قطاع الريف .

ب- **توزيع الإنفاق الاستهلاكي** : بلغ معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر 0.344 وعلى مستوى قطاع الحضر 0.357 وعلى مستوى قطاع الريف 0.333 . هذا وقد بلغ نصيب أفقر 20 في المائة في السكان حوالي 7.34 في المائة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي على مستوى القطر (7.44% لكل من قطاعي الحضر والريف) مقارنة بنصيب لأغنى 20 في المائة من السكان بلغ 42 في المائة على مستوى القطر (43.6% و 40.99% للريف) .

ت- **انتشار الفقر** : قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر مجوالي 41.8% من السكان وعلى مستوى قطاع الحضر مجوالي 30.8% من إجمالي سكان الحضر ، وعلى مستوى قطاع الريف مجوالي 45.0% من إجمالي سكان الريف .

ث- **عمق الفقر** : قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر مجوالي 13.2% (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير على مستوى القطر قد بلغ 2196 ريال يمني للفرد في الشهر) ؛ ومجوالي 8.2% لقطاع الحضر (بمتوسط إنفاق شهري للفقير بلغ 2344 ريال يمني) ؛ ومجوالي 14.7% لقطاع الريف (بمتوسط إنفاق شهري للفقير بلغ 2165 ريال يمني) .

وفيما يتعلق بانتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي يلاحظ البنك الدولي (2002:7) أنه حسب معلومات مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 فإن النوع الاجتماعي لرب الأسرة لم يكن محددًا ذو مغزوية للفقر وذلك بدلالة أن "5.4 في المائة من الفقراء يعيشون في أسر يرعاها الرجال وهو توزيع يتطابق مع توزيع السكان حسب نوع الأسرة" .

ثالثاً: انتشار الفقر وإضعاف النساء :

يوضح رصد النتائج حول انتشار فقر الدخل حسب النوع الاجتماعي في الدول العربية أنه ليس هنالك شواهد تطبيقية تؤيد أطروحة تأنيث الفقر . وتمكننا هذه النتيجة العامة من التصدي للتساؤل حول مدى تأثير انتشار الفقر على إضعاف النساء باستخدام مؤشرات الفقر التجميعية على أنها ممثلة لانتشار الفقر في أوساط النساء .

وللإجابة على التساؤل المطروح قمنا بتقدير نموذج للانحدار بين "مؤشر التمكين المرتبط بنوع الجنس" كمتغير معتمد (يرجى تفسيره) وبين لوغاريتم كل من مؤشر تعداد الرؤوس و مؤشر الفقر البشري كمتغيرات مفسرة وذلك حسب المعلومات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2004 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004:147-149 جدول رقم 3 ؛

217-220 ، جدول رقم 24)⁸ . هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن "مؤشر التمكين المرتبط بالجنس" توفر لأربعة أقطار عربية فقط ، من بين 79 قطراً حسب لها المؤشر، هي البحرين (بمؤشر بلغت قيمته 0.395) والسعودية (0.207) ، ومصر (0.266) واليمن (0.123) ، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر قد سجلت للترويج (0.908) وأن أدنى قيمة للمؤشر قد كانت تلك التي سجلت لليمن .

وبعد ، في استكشاف مدى تأثير انتشار فقر الدخل على إضعاف النساء تم استخدام مؤشر عدد الرؤوس حسب خطوط الفقر القطرية لعينة من 40 قطراً ضمت أقطاراً من الدول المتقدمة (حيث استخدمت المعلومات لخط الفقر الذي يساوي 0.5 من الدخل الوسيط) وذلك حسب توفر المعلومات حول مؤشر التمكين الجنساني (أنظر الجدول الملحق رقم (4) للعينة التي استخدمت في التحليل) . ويلاحظ في هذا الصدد أنه قد تم اعتماد الصيغة شبه اللوغاريتمية لأغراض التحوط لوجود علاقة غير خطية بين مؤشر تمكين النساء ومؤشرات انتشار الفقر .

فيما يتعلق بمؤشر الفقر البشري وبما أن هذا المؤشر يتم حسابه لكل من الدول النامية والدول المتقدمة بمكونات مختلفة اقتصر على عينة الدول التي استخدم فيها هذا المؤشر على عينة الدول النامية التي توفرت لها معلومات حول المؤشر بالإضافة إلى توفر مؤشر التمكين . على هذا الأساس تم تحديد عينة من 33 دولة نامية توفرت لها هذه المعلومات (أنظر الجدول الملحق رقم (3) للعينة التي استخدمت في التحليل) .

1.3. فقر الدخل وإضعاف النساء :

يرصد الجدول رقم (1) النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير انتشار فقر الدخل ، كما يعبر عنه مؤشر تعداد الرؤوس ، على تمكين النساء ، كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ومكوناته المختلفة فيما عدا مكون نسبة الوظائف العليا التي تشغلها النساء وذلك لعدم المغزوية الإحصائية . هذا وتعتبر الأرقام بين الأقواس عن القيم المطلقة لإحصائيات المعدلة للاتساق مع ظاهرة عدم ثبات تبين أخطاء التقدير .

جدول رقم (1) : انتشار فقر الدخل وتمكين النساء

التفاصيل	مؤشر التمكين الجنساني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية	نسبة دخل النساء لدخل الرجال
لوغاريتم مؤشر تعداد الرؤوس	0.2137- (7.90)*	0.1138- (6.07)*	0.0398- (1.73)**	0.0568- (1.83)**
ثابت التقدير	0.2161 (3.83)*	0.0075- (0.21)	0.3951 (9.29)*	0.4138 (7.21)*
معامل التحديد	0.5856	0.4924	0.0728	0.0806

ملحوظة: * تعني مغزوية على مستوى 1% ؛ *** تعني مغزوية على مستوى 10% .

⁸ تم تقدير نماذج من الأشكال التالية حيث GEM هي مؤشر التمكين و HPI هو مؤشر الفقر البشري للدول النامية و H هي مؤشر تعداد الرؤوس :

$$(1) GEM = \alpha + \beta \ln HPI ; (2) GEM = a + b \ln H$$

وحيث يتركز اهتمامنا على المعاملات α و b من حيث العلامة والحجم . كذلك تم تقدير مثل هذه النماذج لكل مكون من مكونات مؤشر التمكين .

يمكن قراءة نتائج هذا الجدول على النحو التالي :

(أ) أن انتشار فقر الدخل ، كما تعبر عنه الزيادة في مؤشر تعداد الرؤوس ، يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية مرتفعة للغاية ، ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر تعداد الرؤوس لليمن (0.418) إلى مستوى مؤشر انتشار الفقر في مصر (0.671) أن يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التمكين الجنساني لليمن من 0.123 إلى 0.251 أي بما يعادل نسبة زيادة تبلغ 104.1 في المائة من قوة النساء .

(ب) أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال التمثيل في البرلمانات الوطنية ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية مرتفعة للغاية . ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر تعداد الرؤوس لليمن إلى مستوى مؤشر تعداد الرؤوس في مصر أن يؤدي إلى ارتفاع في نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في اليمن من 0.003 إلى 0.071 مسجلة بذلك نسبة للزيادة مبالغ في ارتفاعها (2033%) .

(ج) أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال شغل الأعمال المهنية والفنية ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية على مستوى المغزوية 10% . فعلى سبيل المثال يلاحظ أن انخفاض مؤشر تعداد الرؤوس في اليمن إلى مستوى ذلك المسجل لمصر من شأنه أن يزيد نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف مهنية وفنية من 0.15 إلى 0.174 نسبة زيادة تبلغ حوالي 16% .

(د) أن انتشار فقر الدخل يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجل ، كما تعبر عنها نسبة متوسط دخل النساء لمتوسط دخل الرجال ، ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية على مستوى المغزوية 10% . وعلى سبيل المثال يلاحظ أن انخفاض مستوى انتشار الفقر في اليمن إلى مستوى انتشاره في مصر من شأنه أن يزيد نسبة دخل النساء لدخل الرجال من 0.3 إلى 0.334 بنسبة زيادة تبلغ حوالي 11% .

2.3. الفقر البشري وإضعاف النساء :

يرصد الجدول رقم (2) النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير انتشار الفقر البشري ، كما يعبر عنه مؤشر الفقر البشري للدول النامية ، على تمكين النساء ، كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ومكوناته المختلفة فيما عدا مؤشر السيطرة على الموارد الاقتصادية (نسبة دخل النساء لدخل الرجال) وذلك لعدم المغزوية الإحصائية . هذا وتعتبر الأرقام بين الأقواس عن القيم المطلقة لإحصائيات المعدلة للاتساق مع ظاهرة عدم ثبات تبين أخطاء التقدير .

جدول رقم (2) : انتشار الفقر البشري وتمكين النساء

التفاصيل	مؤشر التمكين الجنساني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة النساء في الوظائف العليا (تشريعية، إدارية، وتنظيمية)	نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية
لوغاريتم مؤشر الفقر البشري	-0.0999 (3.68)*	0.0332- (1.63)	0.0851- (3.24)*	0.0680- (2.35)**
ثابت التقدير	0.2466 (4.30)*	0.0558 (1.32)	0.0939 (1.52)	0.2949 (4.29)*
معامل التحديد	0.3043	0.1039	0.1958	0.1433

ملحوظة: النجوم تشير للمغزوية الإحصائية: * على مستوى 1% و ** على مستوى 5% .

يمكن قراءة نتائج هذا الجدول على النحو التالي :

(أ) أن انتشار الفقر البشري ، كما تعبر عنه الزيادة في مؤشر الفقر البشري ، يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية مرتفعة للغاية ، ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر الفقر البشري لمصر (0.309) إلى مستوى مؤشر انتشار الفقر البشري في السعودية (0.158) أن يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التمكين الجنساني لمصر من 0.266 إلى 0.315 أي بما يعادل زيادة تبلغ حوالي 18.3% من قوة النساء في مصر بمعنى زيادة تمكينهم .

(ب) أنه ليس هنالك تأثير ذو مغزوية إحصائية لزيادة انتشار الفقر البشري في الدول النامية على التمكين السياسي للمرأة كما تعكسه نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء .

(ج) أن انتشار الفقر البشري يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية مرتفعة للغاية . ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر الفقر البشري في مصر إلى مستوى انتشار الفقر البشري في السعودية أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة النساء في شغل الوظائف العليا في مصر من 0.09 إلى 0.13 ، أي بما يعادل نسبة زيادة تبلغ حوالي 46% في قوة النساء في هذا المجال .

(د) أن انتشار الفقر البشري في الدول النامية يؤدي في المتوسط إلى إضعاف النساء في مجال الأعمال المهنية والفنية ، ويتسم هذا التأثير بمغزوية إحصائية مرتفعة . ولاستيعاب مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر الفقر البشري في مصر إلى مستوى انتشار الفقر البشري في السعودية أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية في مصر من 0.3 إلى 0.33 بنسبة زيادة تبلغ حوالي 11% .

رابعاً : حول تجاوز الواقع الراهن لانتشار الفقر :

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الورقة على النحو التالي :

أ- **أطروحة تأنيث الفقر** : على الرغم من المشاكل المتعلقة بتوفر المعلومات التفصيلية التي تمكن من دراسة انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي في عدد كبير من الدول العربية إلا أنه ليس هنالك شواهد تطبيقية تؤيد أطروحة تأنيث الفقر في الدول العربية . وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه العام للدراسات التطبيقية من مختلف أنحاء العالم . وتعني هذه النتيجة أنه يمكن استخدام مؤشرات انتشار الفقر على مستوى الأقطار لاستكشاف مدى تأثير انتشار الفقر على إضعاف النساء .

ب- **هل يؤثر انتشار فقر الدخل على إضعاف النساء؟** : هنالك شواهد تطبيقية توضح بأن انتشار الفقر ، كما تعبر عنه الزيادة في مؤشر نسبة السكان الذين لا يتمتعون بموارد اقتصادية تكفي لمقابلة الاحتياجات الأساسية كما تحددها ظروف كل مجتمع على حدة ، يؤدي إلى إضعاف النساء ، بمعنى انخفاض مؤشر التمكين الجنساني بطريقة مغزوية إحصائياً . هذا ويتأتى مثل هذا التأثير السلبي على تمكين النساء من خلال مكونات مؤشر التمكين الجنساني المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة ، وبانخراط المرأة في سوق العمل المهني والفني ، وبسيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجل .

ج- **هل يؤثر انتشار الفقر البشري على إضعاف النساء؟** : هنالك شواهد تطبيقية توضح بأن انتشار الفقر البشري ، كما تعبر عنه الزيادة في مؤشر الفقر البشري ، يؤدي إلى إضعاف النساء ، بمعنى انخفاض مؤشر التمكين الجنساني بطريقة مغزوية إحصائياً . هذا ويتأتى مثل هذا التأثير السلبي على تمكين النساء من خلال مكونات مؤشر التمكين الجنساني المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة ، وبانخراط المرأة في الوظائف العليا في المجتمع ، وبانخراطها في سوق العمل المهني والفني .

وبعد ، على ضوء هذه النتائج كيف يمكن تجاوز الواقع الراهن لانتشار الفقر في الدول العربية وصولاً لنهوض المرأة العربية؟ . دون الدخول في تفاصيل ، وهي كثيرة ، نشير فيما يلي إلى أهم مجالات التدخل في هذا الصدد .

1.4. الإقلال من انتشار فقر الدخل : كما هو معروف يعتمد مؤشر تعداد الرؤوس ، مثله في ذلك مثل معظم مؤشرات قياس فقر الدخل ، على كل من متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد في المجتمع ، وخط الفقر للفرد (أو تكلفة مقابلة الاحتياجات الأساسية للفرد) ، ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع (كما يعكسها معامل جيني على سبيل المثال) . وتمثل العلاقة السببية بين مؤشر تعداد الرؤوس ومحدداته الأساسية بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في متوسط الإنفاق للفرد ، مع ثبات بقية المحددات ، إلى انخفاض في قيمة المؤشر بمعنى انحسار الفقر ؛ وأن يؤدي الانخفاض في خط الفقر ، مع ثبات بقية المحددات ، إلى انخفاض قيمة مؤشر انتشار الفقر ؛ وأن يؤدي الانخفاض في معامل جيني ، مع ثبات بقية المحددات ، إلى انخفاض في قيمة مؤشر تعداد الرؤوس .

على أساس هذه العلاقات الأساسية يمكن استنباط مجالات التدخلات التي من شأنها المساهمة في الإقلال من انتشار فقر الدخل ، بهدف دعم جهود نهوض المرأة ، فيما يلي :

- **دعم عملية النمو الاقتصادي والمحافظة على استمرارية النمو:** ويلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من تراكم الأدبيات التطبيقية في مجال التعرف على المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي طويل المدى ، وخصوصاً تلك التي حاولت إثبات أن للسياسات الاقتصادية التجميعية "الجيدة" دور مهم في هذا الخصوص⁹ ، إلا أنه يمكن القول بأن معدل الاستثمار (الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لا يزال يمثل أهم المتغيرات المفسرة لمعدلات النمو ، خصوصاً في الدول النامية¹⁰ . بالإضافة إلى ذلك ، هنالك شواهد تطبيقية توضح أن للمؤسسات ، بمعنى القوانين والقواعد والنظم والأعراف التي تنظم التفاعل المجتمعي بين الأفراد ، دوراً مهماً في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وفي المحافظة على هذا النمو . هذا وتمثل مكونات الحكم الصالح ، التي ركز عليها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 ، أهم جوانب المؤسسات الداعمة لعملية النمو . وتعني هذه الملاحظات أن من شأن زيادة ، والمحافظة على ، معدل الاستثمار وتعميق الإصلاحات المؤسسية أن تؤدي إلى الإقلال من فقر الدخل .

- **العدالة في توزيع الدخل والثروة :** على الرغم من الجدل الواسع الذي أثارته قضية المقايضة بين الكفاءة الاقتصادية (بمعنى رشاد تخصيص الموارد) وعدالة توزيع الدخل والثروة ، إلا أن هنالك اتجاه عام في أدبيات التنمية الاقتصادية ، وفي أوساط المهتمين بالتنمية كما عبرت عنه صياغة الأهداف الإنمائية للألفية ، أن العدالة في توزيع الدخل لا تمثل فقط قيمة في حد ذاتها وإنما تعمل في الأجل الطويل على دعم النمو خصوصاً في الدول النامية . ويلاحظ في هذا الصدد أن من أهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعية ، باعتبار أن كل هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر وتؤدي في نهاية المطاف إلى توسيع خيارات البشر .

2.4. الإقلال من انتشار الفقر البشري : على الرغم من تدني انتشار فقر الدخل في الدول العربية إلا أنه يبدو أن هنالك انتشار واسع للفقر البشري في هذه الدول كما يعبر عنه مؤشر انتشار الفقر البشري . وحسب تحليل برنامج الأمم المتحدة يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تقل عن 10% على أنها تدل على انتشار متدني للفقر البشري (حيث سجلت أدنى قيمة للمؤشر بلغت 2.5% لبربادوس) بينما يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تساوي ، أو تفوق ، 30% ، على أنها تدل على انتشار مرتفع للفقر البشري . هذا ويلخص الجدول التالي حالة انتشار الفقر البشري في الدول العربية حسب المعلومات المتاحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) ، حيث الأرقام بين الأقواس هي المعلومات المقابلة لعينة الدول النامية التي حُسب لها المؤشر .

⁹ حسب تعريف للبنك الدولي أن "القطر الذي يوفر على سياسات غير جيدة هو الذي تكون فيه معدلات التضخم والعجزات المالية مرتفعة ويكون نظام تجارته مغلقاً" .

¹⁰ تلخيص مكثف لهذه القضايا أنظر ، على سبيل المثال ، علي (2004) والمراجع المذكورة هناك . كذلك انظر البدوي (2005) لخصائص النمو في الدول العربية .

جدول رقم (3) : انتشار الفقر البشري في الدول العربية

الدول العربية	المؤشر المتقل لقيمة المؤشر للدول العربية (%)	نسبة السكان (%) في الدول العربية	عدد الدول العربية	قيمة مؤشر الفقر البشري
الأردن ولبنان	8.4	3.9 (4.8)	2 (14)	أقل من 10%
ليبيا ، السعودية ، تونس ، سوريا ، الجزائر	17.9	33.9 (49.6)	5 (32)	10% إلى 30%
عُمان ، مصر ، المغرب ، جزر القمر، السودان ، اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي .	33.5	62.2 (45.6)	8 (49)	أكثر من 30%
—	27.2	100 (100)	15 (95)	إجمالي

المصدر: حساباتنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) .

ودون الدخول في تفاصيل ، يتضح من الجدول أن حوالي 62 في المائة من سكان الدول العربية يعانون من انتشار مرتفع للفقر البشري كما يعبر عنه مؤشر هذا النوع من الفقر بمعنى عدم توفر فرص حقيقية للفرد "لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة" . وبالعكس النتائج الدولية لانتشار فقر الدخل يوضح الجدول أن نسبة سكان الدول العربية التي تعاني من انتشار مرتفع للفقر البشري تفوق مثيلتها لعينة الدول النامية ، بما فيها الدول العربية ، والتي بلغت حوالي 46 في المائة من السكان . من جانب آخر توضح النتائج أن نسبة سكان الدول العربية التي تتمتع بانتشار متدني للفقر والبالغة حوالي 3.9% تقل عن مثيلتها لعينة الدول النامية والبالغة حوالي 4.8% .

هذا ولإقلال من الفقر البشري يمكن استهداف العناصر الأساسية للحياة البشرية المكونة للمؤشر المركب للفقر البشري لتدخلات تهدف إلى الإقلال من هذا النوع من الفقر . وتمثل هذه التدخلات في زيادة الاستثمار في مجال الصحة، بما في ذلك الاستثمار في صحة الأطفال الرضع وصحة الأطفال دون سن الخامسة والصحة الإنجابية للنساء بالإضافة إلى الاستثمار في صحة البيئة ، وفي زيادة الاستثمار في التعليم ، خصوصا تعليم الإناث ؛ وفي دعم عملية النمو الاقتصادي لتأمين ، والحفاظ على ، مستوى معيشة لائق للأفراد .

- البنك الدولي ، (2004) ، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : المرأة في المجال العام ؛ واشنطن .
- أمارتيا سن ، (2004) ، التنمية حرة : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض ، ترجمة شوقي جلال ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، (2004) ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ؛ نيويورك .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، (2002) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ؛ نيويورك .
- علي عبدالقادر علي ، (2004) ، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية ؟ ، كتيب رقم 10 ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

Buvinic, M., (1995), "The Feminization of Poverty? Research and Policy Needs"; in J. Figueiredo and Z. Shaheed, (eds.), new Approaches to Poverty Analysis and Policy II: Reducing Poverty through labour market Policies; ILO, Geneva.

Cagatay, N., (1998), "Gender and Poverty"; Social Development and Poverty Elimination Division, Working Paper no. 5; UNDP, New York.

Chen, S. and M. Ravallion, (2004), "How have the World's Poorest Since the early 1980s?"; World Bank Research Observer, vol. 19, no. 2.

Datt, G., Jolliffe, D., and M. Sharma, (1998), "A Profile of Poverty on Egypt-1007"; FCND Discussio Paper no. 49, IFPRI, Washington D.C., www.ifpri.org.

Elbadawi, I, (2005), "Reviving Growth in the Arab World"; Economic Development and Cultural Change, vol. 53, no. 2.

Sen, A.K., (1999), Development and Freedom; Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (2004), Human Development Report 2004; New York.

World Bank, (2004-a) Jordan: Poverty Assessment; Report no. 27658-Jo; www.worldbank.org.

World Bank, (2004-b), Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Space; Washington D.C.

World Bank, (2003), Republic of Tunisia: Poverty Update; World Bank, Washington D.C.

World Bank, (2002-a), Republic of Yemen: Poverty Update; Report no. 24422-YEM; www.worldbank.org.

World Bank, (2002-b), Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction on Egypt: Diagnosis and Strategy; Report no. 24234-EGT; www.worldbank.org.

World Bank, (2001), Kingdom of Morocco: Poverty Update; Report no. 21506-Hor; www.worldbank.org.

جدول ملحق رقم (1)

مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية 2002

الدول	دليل التنمية 2002	دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع	مؤشر التمكين المرتبط بالنوع	دليل الفقر البشري
الأردن	0.75	0.734	0.4973	0.072
الإمارات	0.824	-	-	-
البحرين	0.843	0.832	0.395	-
تونس	0.745	0.734	0.4372	0.192
الجزائر	0.704	0.688	0.4237	0.219
جيبوتي	0.454	-	0.3612	0.343
السعودية	0.768	0.739	0.4543	0.158
السودان	0.505	0.485	0.3751	0.316
سوريا	0.71	0.689	0.4648	0.137
عمان	0.77	0.747	0.3757	0.315
قطر	0.833	-	-	-
الكويت	0.838	0.827	-	-
لبنان	0.758	0.755	0.4858	0.095
ليبيا	0.794	-	0.4568	0.153
مصر	0.653	0.634	0.3787	0.309
المغرب	0.62	0.604	0.3606	0.345
موريتانيا	0.465	0.456	0.2915	0.483
اليمن	0.482	0.436	0.3316	0.403

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004).

جدول ملحق رقم (2)

فقر الدخل وإضعاف النساء ، عينة الدول المستخدمة في التحليل

الدول	مؤشر التمكين الجنساني	مؤشر تعداد الرؤس الوطني	نسبة القاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف العليا التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف اقلية والهيبة التي تشغلها النساء	نسبة دخل النساء لا دخل الرجال
شيلي	0.460	0.170	0.101	0.210	0.520	0.380
الكوستاريكا	0.563	0.101	0.212	0.250	0.400	0.380
نمريكا	0.644	0.210	0.254	0.400	0.510	0.450
بما	0.486	0.373	0.099	0.380	0.490	0.500
فنزويلا	0.444	0.313	0.097	0.270	0.610	0.410
كولومبيا	0.498	0.640	0.108	0.380	0.500	0.530
تايلاند	0.461	0.131	0.096	0.270	0.550	0.610
القطر	0.542	0.368	0.172	0.580	0.620	0.590
برازيل	0.417	0.218	0.088	0.230	0.540	0.330
إكوادور	0.490	0.350	0.160	0.250	0.440	0.300
السلفادور	0.448	0.483	0.107	0.260	0.460	0.360
بوليفيا	0.524	0.627	0.178	0.360	0.400	0.650
الهند ورس	0.355	0.530	0.055	0.220	0.360	0.370
مغوليا	0.429	0.363	0.105	0.300	0.660	0.670
مصر	0.266	0.167	0.036	0.090	0.300	0.380
كمبوديا	0.364	0.361	0.109	0.140	0.330	0.770
بنغلاديش	0.218	0.498	0.020	0.080	0.250	0.560
باكستان	0.416	0.326	0.208	0.090	0.260	0.330
البحرين	0.123	0.418	0.003	0.040	0.150	0.300
كوسا ريك	0.664	0.220	0.351	0.530	0.280	0.390
سيريلانكا	0.276	0.250	0.044	0.040	0.490	0.570
جمهورية الدومينيكا	0.527	0.286	0.154	0.310	0.490	0.360
المغرب	0.908	0.064	0.364	0.280	0.490	0.740
السويد	0.854	0.056	0.453	0.310	0.500	0.830
المكسيك	0.806	0.143	0.265	0.350	0.550	0.710
كندا	0.787	0.128	0.236	0.340	0.540	0.630
فولندا	0.817	0.073	0.351	0.260	0.480	0.530
بوركينا فاسو	0.808	0.080	0.339	0.300	0.480	0.500
اولايات المتحدة	0.769	0.170	0.140	0.460	0.550	0.620
اليابان	0.531	0.118	0.099	0.100	0.460	0.460
ايرلندا	0.710	0.123	0.142	0.280	0.520	0.400
سويسرا	0.771	0.093	0.248	0.280	0.450	0.500
بريطانيا	0.698	0.125	0.173	0.310	0.440	0.600
فنلندا	0.820	0.054	0.375	0.280	0.520	0.700
اسرائيل	0.770	0.080	0.306	0.290	0.480	0.360
الاندلس	0.847	0.092	0.380	0.220	0.510	0.720
المانيا	0.804	0.083	0.314	0.340	0.490	0.520
اسبانيا	0.716	0.101	0.266	0.310	0.460	0.440
البرتغال	0.583	0.127	0.103	0.210	0.450	0.450
اسرائيل	0.614	0.135	0.150	0.260	0.540	0.530

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004: 221-224: جدول رقم 25)

جدول ملحق رقم (3)

الفقر البشري وإضعاف النساء ، عينة الدول المستخدمة في التحليل

الدولة	مؤشر التمكين الجسدي	دليل الفقر البشري	نسبة القاعد البرلمانية	نسبة الوظائف العليا	نسبة الوظائف القيادية والهيئية	نسبة دخل النساء كدخول الرجال
بنيني	0.460	0.041	0.101	0.21	0.52	0.38
أرغواي	0.511	0.036	0.115	0.37	0.52	0.52
الباكستان	0.563	0.091	0.212	0.25	0.4	0.38
ترينيداد	0.644	0.077	0.254	0.4	0.51	0.45
بما	0.486	0.077	0.099	0.38	0.49	0.5
أزوليا	0.444	0.085	0.097	0.27	0.61	0.41
كولومبيا	0.498	0.081	0.108	0.38	0.5	0.53
تايلند	0.461	0.131	0.096	0.27	0.55	0.61
النيلين	0.542	0.15	0.172	0.58	0.62	0.59
بيرو	0.524	0.132	0.183	0.27	0.44	0.27
تركيا	0.290	0.12	0.044	0.07	0.31	0.6
براغواي	0.417	0.106	0.088	0.23	0.54	0.33
إكوادور	0.490	0.12	0.16	0.25	0.44	0.3
إيران	0.313	0.164	0.041	0.13	0.33	0.29
السلفادور	0.448	0.17	0.107	0.26	0.46	0.36
بوليفيا	0.524	0.144	0.178	0.36	0.4	0.65
الهند ورس	0.355	0.166	0.055	0.22	0.36	0.37
منغوليا	0.429	0.191	0.105	0.3	0.66	0.67
مصر	0.266	0.309	0.036	0.09	0.3	0.38
جمهورية الدومنيك	0.572	0.377	0.214	0.3	0.55	0.51
إستوانا	0.562	0.435	0.17	0.35	0.52	0.51
كمبوديا	0.364	0.426	0.109	0.14	0.33	0.77
بنغلادش	0.218	0.422	0.02	0.08	0.25	0.56
باكستان	0.416	0.419	0.208	0.09	0.26	0.33
اليمن	0.123	0.403	0.003	0.04	0.15	0.3
بنغالورة	0.648	0.063	0.16	0.26	0.43	0.5
برنادوس	0.634	0.025	0.176	0.4	0.55	0.61
كوستاريكا	0.664	0.044	0.351	0.53	0.28	0.39
السعودية	0.207	0.158	0	0.01	0.31	0.21
سيرلانكا	0.276	0.182	0.044	0.04	0.49	0.57
فيجي	0.335	0.213	0.06	0.51	0.09	0.36
جمهورية الدومنيك	0.527	0.137	0.154	0.31	0.49	0.36
بيليز	0.455	0.167	0.093	0.31	0.52	0.24

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004)